بناء على نتائج أولية غير نهائية للجان المشكلة

وزيرة الشؤون: 650 حالة تتقاضى 300 ألف دينار من المساعدات الاجتماعية «دون وجه حق»

■ المال العام له حرمة ولن نتهاون مع من يتسبب في هدره

■ نجري حصر الحالات المخالفة والعمل على استرداد المبالغ التي تم صرفها

هند الصبيح

اعلنت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح وقف صرف المساعدات عن 650 حالة من الحالات المستفيدة اعتبارا من الشهر الجاري بناء على نتائج اولية غير نهائية للجان المشكلة للتاكد من صرف المساعدات الاجتماعية لمستحقيها وفق القوانين والضوابط المعمول بها.

واشارت الصبيح في تصريح صحافي الى ان النتائج الاولية تشير الى ان هذه الحالات التي تم رصدها تتقاضى شهريا نحو 300 الف دينار تبين ان 590 حالة منهم تتقاضى مساعدات اجتماعية رغم امتلاكهم رخصا تجارية مخالفين بذلك احد شروط منح المساعدات الاجتماعية فضلا عن 60 حالة تبين انهم من فئة ذوي الاعاقة ويتقاضون مساعدات اجتماعية من جهتين حكوميتين.

وقالت انه سيتم تشكيل لجنة تحقيق لمعرفة الاسباب التي ادت الى صرف مبالغ مساعدات دون وجه حق ومعاقبة المتسببين بعد انتهاء اللجنة المشكلة لدراسة مدى استحقاق الحالات لصرف المساعدات الاجتماعية من عملها.

واكدت ان اللجنة مستمرة في عملها من خلال التعاون مع كثير من الجهات الحكومية المعنية من بينها وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة والمعلومات المدنية وغيرها من الجهات الاخرى للتنسيق حول قانونية صرف المساعدات.

واضافت الصبيح انه يجري حصر الحالات المخالفة التي تم رصدها بشكل مبدئي بهدف مراجعة البيانات للتاكد من ان عملية صرف المساعدات تتم بصورة مخالفة للقوانين حتى يتسنى اتخاذ الاجراءات القانونية بحقها والعمل على استرداد المبالغ التي تم صرفها دون وجه حق.

وشددت على ان المال العام له حرمة "ولن نتهاون مع من يتسبب في هدر المال العام او يحصل على اموال عامة من دون وجه حق او حتى يسهل الحصول على تلك الاموال".

ولفتت الى ان قانون المساعدات رقم 12 لسنة 2012 حدد في المادة 11 منه ان يصدر مرسوم يحدد فئات المساعدة الاساسية وحدودها وكيفية خصم الدخول والايرادات مشيرة الى ان المكافآت التدريبية او التعليمية التي يتلقاها الافراد لا تحسب من الدخول والايرادات.

واشارت الصبيح الى ان المادة الاولى من مرسوم رقم 23 لسنة 2013 بشان استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة حددت الفئات المستحقة للمساعدة واشترطت ان تكون بلا دخل او ان يكون دخلها اقل من قيمة المساعدة فضلا عن ان المشرع اقر في المادة السابعة من ذات المرسوم خصم قيمة المساعدة المستحقة من اي دخل للفرد او للاسرة ايا كان مصدره ويستثنى من ذلك التبرعات والصدقات ودخول افراد الاسرة غير المنتفعين باحكام المرسوم.

واوضحت انه بناء على ما سبق لا يجوز الجمع بين ما تتقاضاه الحالة في قانون رقم 8 لسنة 2010 بشان حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وقيمة المساعدة الاجتماعية انما يتم حصر ما تتقاضاه من الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة عند تقرير وتقدير قيمة المساعدة.

عن طريق منحهم أسهماً باسمائهم لمدة 10 سنوات تدفع من الاحتياطي العام

دشتي: إشراك المواطنين في إدارة الثروات «ضرورة»

عبدالحميد دشتي

طالب النائب دكتور عبد الحميد دشتي بضرورة اشراك المواطنين في استثمار ثرواتهم بنسبه 50% عن طريق الاكتتاب العام بينما يمنح المستثمر نسبة 26% والحكومة 24%.

وذكر ان عدم نجاح هيئة سوق المال منذ اقرار قانونها هي مجرد عملية مقصودة بهدف اضعاف البورصة وعدم تحقيقها للايرادات وذلك بهدف المضي في تخصيصها مشيرا الى ان ذلك مخطط كبير.

وقال دشتي خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده في مجلس الامة امس لا نضحك على انفسنا من يملك من المواطنين مبلغ 50% للمشاركة والاكتتاب في مشروع مدينة الحرير التي تقدر تكلفتها بـ500 مليار مطالبا الدولة بان تخصص نسبة مشاركة المواطنين كمنحه تقدم من الاحتياطي العام.

واضاف ان ذلك ما تم حاليا بالنسبة لمشروع محطة الزور الشمالية الاولى حيث سحب مال من الاحتياطي واودع في حساب شركة محطة الزور الشمالية قبل سنتين باسم جميع مواطني الكويت مشيرا انه ولا 1% من المواطنين لديه اموال يذهب ليكتتب بها.

واكد دشتي على ضرورة اشراك المواطنين في ادارة الثروات عن طريق منحهم اسهم باسمائهم لمدة 10 سنوات تدفع من الاحتياطي العام وبالتالي تكون ثروات الامة بيد ابنائها بعيدا عن الذين يريدون النهب ونقل الاموال الى جيوبه. وقال اتحدي من لا يعجبه كلامي يثبت ان مواطني دولة الكويت لديهم فلوس ومستعدين للاكتتاب مشددا ان ذلك مستحيل تحقيقه على ارض الواقع.

وعلى صعيد اخر وفيما يخص مشاركة الكويت في مؤتمر المانحين الثالث لمساعدة الشعب الكويتي طالب دشتي بضرورة ان تراقب الكويت الاموال التي ستتبرع بها وان تتاكد بوصولها الى المكلومين من الشعب السوري في الداخل والعمل على اعادة المهجرين رافضا في الوقت ذاته اعتبارهم لاجئين وتوطينهم في دول اخرى منوها ان ذلك التوجه لن يخدم القضية السورية والامة جميعا. واوضح دشتي ان بعض دول الجوار مثل الاردن ولبنان تريد الاستجواذ على المليارات التي سيتم جمعهاازمن خلال مؤتمر المانحين الثالث لاجل توطين السوريين على ارضيها مؤكدا ان مثل هذه الاساليب تعتبر متاجرة بمعاناة الشعب السوري الشقيق.

دعا إلى عدم التهاون مع ضرب الوحدة الوطنية

الطريجي: الأعلام والرايات الدخيلة تقود الكويت إلى فتنة لا تحمد عقباها

عبدالله الطريجي

كشف النائب د.عبد الله الطريجي انه بصدد تقديم اقتراح بتعديل القانون رقم 26 لسنة 1961 والمتعلق في العلم الوطني واقتراح آخر في شان رفع صور امير البلاد والقيادة السياسية.

واضاف انه بات من الملاحظ في الآونة الاخيرة انتشار ظاهرة رفع الاعلام والرايات والملصقات على اسطح المنازل والمباني وهو ما يتسبب في استفزاز ويثير تساؤلات وشبهات من شانها إحداث فتنة لا تحمد عقباها ولا نريد في بلادنا من يوقظها لانه ملعون بامر الله.

واوضح الطريجي ان هذه الملصقات والرايات المتزايدة وبشكل غير لائق مرتبطة بدول وتنظيمات لا علاقة للكويت بها ولا ندري او نجد تفسيرا منطقيا لانتشارها بهذا الشكل في ظل صمت الجهات المعنية.

وقال ان هناك ايضا من يرفع صورا ويضيف تصاميم او رسوما على علم دولة الكويت بقصد الإساءة له او التقليل من شانه ولا اظن ان كويتيا مخلصا لبلده يقبل بهذه الإساءة لعلم الدولة او رموزها.

واوضح ان التساهل في مثل هذه التصرفات - التي قد تكون بقصد او من دون قصد - من شانه ان يقود البعض إلى التمادي في التطاول على علم الدولة ورموزها ويحول الكويت إلى ساحة عبث من قبل البعض لا سيما وان في الكويت جاليات مختلفة من الوافدين الذين يفوق عددهم المواطنين الكويتيين كما قد يؤدي هذا التساهل إلى استغلال بعض التنظيمات والأحزاب الخارجية بلادنا من اجل تحقيق غايات غير حميدة من الممكن ان تفضي إلى شروخ في الوحدة الوطنية ونسيج مجتمعنا الكويتي.

واكد ان المحيط المضطرب حول الكويت يدعونا إلى اليقظة والحذر وعدم التهاون مع اي محاولات او ممارسات تسيئ إلى رموز الدولة ووحدتها الوطنية

داعيا وزراة الداخلية والجهات المعنية إلى الإضطلاع بمسؤولياتها في تشديد المراقبة وعدم التهاون مع مثل هذه الممارسات الشاذة سواء في شوارع المدينة او المدارس او المباني والبيوت تطبيقا للقانون ومصلحة البلاد الوطنية معربا عن امله بمنح الحكومة مقترحيه صفة الإستعجال دعما للتوجهات الوطنية.

مؤكدا أنه لا ينتمي لأي تيار سياسي

الشريدة: الترشح لمجلس الأمة تكليف وليس تشريفاً

لفت الإعلامي والمرشح عن الدائرة الثالثة سامي عبد الله الشريدة انه يؤمن إيماناً تاماً بان المجتمعات المتحضرة هي أطياف من البشر قد تختلف أعراقها ولكنها تتفق مصالحها عند نقطة واحدة هي الوطن ولا شيء غير الوطن

مؤكدا ان المجتمع الكويتي قد اثبت جدارته وقدرته على الانصهار في بوتقة واحدة، مؤكدا ايضا قناعته التامة بان الترشح لمجلس الأمة ليس منصبا سياسيا وإنما خدمة مجتمعية والترشح لمجلس الأمة تكليف وليس تشريف تكليف بالرقابة على الأداء الحكومي وليس مشاركة بالقرارات السياسية

موضحا انه سيقوم بدور المحاسبة و الردع لكل من تسول له نفسه العبث في مقدرات الشعب الكويتي مهما كان منصبه في حال وصوله لقبة عبد الله السالم.

واضاف الشريدة بانه لا ينتمي لأي حزب او طائفة وان ولاءه للكويت والكويتيين بغض النظر عن مذاهبهم او انتماءاتهم

مؤكدا أن الكويت هي الوطن الذي يضم نسيجا فسيفسائيا رائعا طالما تشاركوا في هذا الوطن بانسجام وتوافق مؤمنا بوعي شعب الكويت في تخطي كل المصاعب والعيش المشترك في هذه الرقعة الجغرافية.

وطالب المرشح سامي الشريدة الجهات المختصة أن تستفيد من تجارب الدول الأخرى المتقدمة بأن تأخذ منها ما يصلح و تترك ما لا يصلح كي نستفيد من خبرات الآخرين داعيا الحكومة والمجلس بالاهتمام ببناء الفرد الكويتي بالدرجة الأولى واستقطاب الخبرات ذات الكفاءات العالية للمشاركة في بناء شخص المواطن الذي ستعتمد عليه الكويت مستقبلا

الغانم استقبل السفير الألماني لدى البلاد

الغانم مستقبلا السفير الألماني

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه امس السفير الالماني لدى البلاد اويجن فولفارت

و بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم برقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية سريلانكا الديمقرطية الاشتراكية كارو جاراسوريا وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

الكندري: رجال الداخلية على قدر المسؤولية والثقة

اشاد النائب فيصل الكندري بجهود نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد وجميع رجال وزارة الداخلية بحفظهم امن البلد

مشيرا إلى ان رجال الداخلية على قدر المسؤولية والثقة مبينا ان ما قاموا به بضبط اسلحة جديدة في اسطبلات الفروانية يسجل لجهدهم وعملهم الدؤوب وسهرهم على إبعاد الارهاب والخطر عن ارض الكويت.

وقال الكندري في تصريح صحفي إن الخطر الاقليمي المحيط في البلاد يتطلب تضافر جهود الجميع والتعاون مع رجال الأمن الأبطال.

وحذر الكندري من توغل الجماعات الإرهابية ومن يريد بالكويت سوءا بين فئات المجتمع ومساكنهم وأماكن تجمعهم مطالبا من جميع المواطنين بتوخي الحذر والإبلاغ عن كل امر مريب.

طالبه بموقف واضح من المناقصة

الظفيري: الشارع الكويتي أول من سيحاسب العمير حال تمرير مشروع المطار الجديد

منصور الظفيري

طالب النائب الدكتور منصور الظفيري وزير الاشغال وزير الدولة لشئون مجلس الامة د. علي العمير بالالتزام بتقرير ديوان المحاسبة وما تضمنه من اسباب رفض مشروع المطار الجديد لجهة ما شابه من مخالفات وارتفاع التكلفة التقديرية للمشروع والتي تجاوزت حسبما اكدنا في السابق 600 مليون دينار ما يعد بدوره هدر للمال العام

ودعا النائب الظفيري في تصريح صحافي الوزير العمير الى دارسة اسباب رفض المشروع من قبل ديوان المحاسبة بشكل دقيق والانتباه الى ما ورد من ملاحظات تستوجب الوقوف عندها

مؤكدا ان الوزير العمير عضو منتخب من الشعب الكويتي قبل ان يكون وزير وعليه فان اول من سيحاسبه الشارع الكويتي حال تمرير مثل هذا المشروع

ورأى النائب الظفيري ان محاولات وكيلة وزارة الاشغال لتمرير المشروع رغم رفض الجهات الرقابية يثير بدوره علامات استفهام داعيا في الوقت ذاته الوزير العمير بتوضيح موقفه من المشروع بشكل جلي والتصدي في الوقت ذاته لوكيلة الوزارة التي تصر على مخالفة اللوائح والقوانين المنظمة لآلية التعاطي مع المشاريع والتي توجب ضرورة الالتزام بما تنتهي اليه الجهات الرقابية

واستغرب النائب الظفيري موقف وكيلة وزارة الاشغال حيال ما تردده من اللجوء لمجلس الوزراء للفصل في المشروع حال اصرار ديوان المحاسبة على موقفه لافتا الى ان تلك المحاولات للتهرب والتملص من تقرير ديوان المحاسبة تثير الريب والشكوك.

لافتا الى انه حال اصرار وكيلة وزارة الاشغال على تجاهلها لتقارير ديوان المحاسبه فإنه سيتدرج في المحاسبة وينسق مع عدد من النواب لتقديم طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانيه لتضع النقاط على الحروف ليكون الحكم للشعب الكويتي بعد كشف كامل الحقائق التي ستتوصل اليها اللجنة وفي نهاية نتمنى ان يكون للوزير العمير موقف واضح وإلا فانه سيتحمل تبعات الصورة الضبابية له الآن.

يرى أن هناك العديد من الكفاءات الوطنية الذين يستحقون الدعم والتشجيع

الهاجري يشيد بالقائمين على معرض قطاع الإنشاءات في «الأشغال»

ماضي الهاجري

أشاد النائب ماضي العايد الهاجري بمعرض وزارة الأشغال العامة والذي يشرف عليه قطاع الإنشاءات بالوزارة والذي أقيم تحت إشراف ورعاية وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. علي العمير الذي يهتم كثيراً بمثل هذه الفعاليات التي تساهم في إنجاز وتنفيذ المشروعات الكبرى التي تهم البلد

ومعربا في الوقت نفسه عن فخره بما يقوم به قطاع المشاريع الانشائية من أعمال انجاز وتنفيذ جملة من المشاريع لمختلف جهات الدولة التي يتم تنفيذها والإشراف عليها ومتابعتها من قبل الشباب الكويتي.

وقال الهاجري عقب زيارته للمعرض إن هناك العديد من الكفاءات الوطنية من المهندسين والمهندسات وجميع العاملين والموظفين القائمين على هذه المشاريع الحيوية يستحقون الدعم والتشجيع من أجل تنمية الكويت

لافتا إلى انهم يبذلون قصارى جهدهم لإنجاز هذه المشاريع الكبرى التي تخدم بلدهم فهم بحق مصدر فخر للكويت ولنا جميعا

مؤكدا ان مثل هذه الكفاءات المخلصة ينبغي ان تتيح لها الدولة الفرصة لتقلد المناصب القيادية لأنها تؤدي عملها بإخلاص وتفاني في حب الوطن ولا يأتون مناصبهم عن طريق الواسطة أو المحسوبية، فتلك الكفاءات الوطنية بالفعل جديرة بتولي مناصب قيادية في الدولة.

وثمن الهاجري الجهود الجبارة التي يبذلها أبناؤنا وبناتنا المهندسون والمهندسات وخص بالذكر منهم وكيلة وزارة الأشغال المهندسة عواطف الغنيم والوكيل المساعد لقطاع الرقابة والتدقيق المهندس خالد الخزي ومديرة إدارة المستشارين بالتكليف المهندسة ابتسام الغنام مشدداً على ضرورة الاهتمام بمثل هذه الكفاءات الوطنية التي تتفانى في خدمة بلدها مشيراً في الوقت نفسه على أن هذا المعرض جاء ضمن الاحتفالات في الاعياد الوطنية لإبراز دور الوزارة ودور قطاع المشاريع الانشائية.